مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol :10 Issue : 2 Year : 2026

المجلد: 10 العدد: 2 السنة: 2026

في هذا العدد:

- منهج الحافظ السيوطي في التعامل مع التفسير النبوي في كتابه "الإكليل في استنباط التنزيل": دراسة نظرية تطبيقية
إسماعيل عبد الله النجاي، خالد نبوي سليمان
- الرعاية النفسية للنبي صلى الله عليه وسلم في المرحلة المكية: دراسة موضوعية في ضوء القرآن الكريم
عبد الله بن صالح بن عبد الله الخضيري
- جهود العلماء في التفسير في القرن الثاني الهجري
سامية بنت جريبيع الردادي
- حِكَم النهي في مرويات كتاب الأطعمة والعقيقة والذبائح والصيد والأضاحي من صحيح البخاري: دراسة استقرائية مقارنة بين شراحه
عبدول حميد، فؤاد بوالنعمة
- الخطاب السياسي الإسلامي مفهومه، أهميته، نشأته، وأقسامه
عمر محمد فارح ، خالد حمدي عبدالكريم
- عقد البيع في الفقه الإسلامي ونظام المعاملات المدنية السعودي، دراسة مقارنة
عمر بن عبدالله الزيد، عبدالرحمن عبدالحميد محمد حسانين
- المعاينة القضائية وضوابطها وإجراءاتها في الفقه الإسلامي والقانون القطري
أحمد محمد أحمد رضوان صالح ، عبدالرحمن عبد الحميد محمد حسانين
- التعزير أقله وأكثره: دراسة فقهية قضائية مقارنة بالأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية
جلال الدّين بن أمين بن أحمد الوَرّاقيُّ
- أسباب نقض الأحكام القضائية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
إبراهيم فراج الفراج، صلاح عبدالتواب
- ربط الدّين بالذهب: دراسة فقهية واقتصادية
الحسن سيد أحمد الحبيب، عبد الرحمن نوات
- مسلك الإتيوبي في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية عن طريق الجمع
حسن محمد خلاوي، صلاح عبد التواب
- الصناديق الوقفية في وزارة الشؤون الإسلامية بالمالديف: دراسة فقهية
إسماعيل رياض، أنيس الرحمن منظور الحق
- نظرة تأصيلية عن متلازمة إدواردز وحكم إجهاض الجنين المصاب بها
أشيل عبد الله، صلاح عبد التواب
- أثر تطبيق مقاصد الشريعة في تحقيق معايير جودة مخرجات التعلم الأكاديمية
عمر محفوظ عبدالرحمن باجبير، عبد الله عبيد سعيد مؤمن
- دور القدرات التكنولوجية في تعزيز الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2024–2025م) من منظور إسلامي معاصر
محمد حنفي محمد نور تبيدي ، نوال عبد الله أحمد بلال
- التعلم اللحني في تدريس قواعد النحو العربي بالمرحلة الابتدائية: إطار مفهومي ورؤية تربوية متجددة
السيد عادل السيد حسن، أمل محمود علي
- الدراسات الإسلامية كتخصص أكاديمي عالمي تحليل مقارن للمناهج والنماذج المؤسسية والتحولات المعاصرة
شجاعت أحمد قريشي
- الدور المؤسسي والشرعي في مواجهة خطاب التطرف
بنان صبيحي، محمد السيد البساطي
- دور فقيهة العصر في الحفاظ على هوية المجتمع الإسلامية
جميلة أبو سيف الجندي
- مكة المكرمة وعالمية التنوع الاجتماعي والثقافي وأثرهما في العمل الدعوي: دراسة تحليلية
يحيى بن ابراهيم بن يحيى التقي، محمد السيد البساطي
- الردع السياسي في الدولة العمرية: مقاربة جيو–استراتيجية في أنساق ما قبل الحداثة
حسام وليد غفوري السامرائي، إبراهيم محمد البيومي
- الفرق المنتسبة إلى الإسلام في السويد: دراسة تحليلية
عبدالرحمن المطيري، إبراهيم محمد البيومي

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

جامعة المدينة العالمية

Al-Madinah International University

eISSN 2600-7096

9 772600 709003

International Islamic Sciences Journal
Vol. 10, Issue. 2, June 2026
eISSN: 2600-7096
Al-Madinah International University
Copyright © 2026 Banan Subaihi & Mohamed Al-Sayed Al-Besatti
Manuscript Received Date: 06/05/26 | Manuscript Acceptance Date: 25/05/26 | Manuscript Published Date: 30/06/26

DOI: https://doi.org/10.63226/iisj.v10i2.5976

الدور المؤسسي والشرعي في مواجهة خطاب التطرف

[The Institutional and Religious Role in Countering Extremist Discourse]

Banan Subaihi1 & Mohamed Al-Sayed Al-Besatti2

1 PhD in Da'wah in Faculty of Islamic Sceinces, Al-Madinah International University, Malaysia.
21Assistant Professor in Faculty of Islamic Sceinces, Al-Madinah International University, Malaysia.

* Corresponding Author: banan.sub@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة في مكافحة التطرف والإرهاب، من خلال استكشاف الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الجهات في مواجهة الفكر المتطرف، وتقييم أثرها في تصحيح المفاهيم الدينية وتعزيز خطاب الاعتدال. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن مكافحة التطرف لا تقتصر على المعالجة الأمنية، بل تتطلب تدخلًا فكريًا ودينيًا يسهم في تفكيك البنية الأيديولوجية التي يستند إليها الخطاب المتطرف. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل نماذج من جهود المنظمات الإسلامية الدولية، مثل منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، إلى جانب دراسة مجموعة من الفتاوى الصادرة عن مؤسسات دينية معتبرة كالأزهر الشريف، وهيئة كبار العلماء، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث. كما تتناول الدراسة أثر هذه الجهود في الحد من انتشار الفكر المتطرف، مع الوقوف على التحديات التي تواجهها. وتخلص الدراسة إلى أن المنظمات الإسلامية الدولية تؤدي دورًا مهمًا في نشر خطاب الاعتدال وتعزيز التعاون والحوار، بينما تسهم الفتاوى المعاصرة في تصحيح مفاهيم الجهاد والتكفير والعلاقة مع الآخر. كما تتوصّل إلى أن فاعلية مواجهة التطرف ترتبط بمدى التكامل بين الجهد المؤسسي والخطاب الشرعي الموثوق. إلا أن فاعلية هذه الجهود تظل مرتبطة بمدى التنسيق المؤسسي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالموارد، والتأثير الرقمي، وتعدد مصادر الفتوى. وتوصي الدراسة بتعزيز التنسيق بين المنظمات الإسلامية والمؤسسات الإفتائية، وتطوير حضور الفتوى المؤسسية في الفضاء الرقمي، ودعم البرامج الموجهة للشباب.

الكلمات المفتاحية: التطرف، الإرهاب، الفتوى، المنظمات الإسلامية، مكافحة التطرف، الخطاب الديني.

ABSTRACT

This study aims to analyze the role of international Islamic organizations and contemporary fatwas in combating extremism and terrorism by exploring the strategies adopted by these entities to confront extremist ideologies and assessing their impact on correcting religious misconceptions and promoting a discourse of moderation. The study is based on the premise that countering extremism cannot be limited to security-based approaches alone but requires intellectual and religious interventions that contribute to dismantling the ideological foundations upon which extremist discourse is built. The study adopts a descriptive-analytical approach, examining selected examples of the efforts undertaken by international Islamic organizations, such as the Organization of Islamic Cooperation and the Muslim World League, alongside an analysis of a range of fatwas issued by prominent religious institutions, including Al-Azhar, the Council of Senior Scholars, and the European Council for Fatwa and Research. It also investigates the impact of these efforts in reducing the spread of extremist thought, while identifying the key challenges they face. The study concludes that international Islamic organizations play an important role in promoting a discourse of moderation and enhancing cooperation and dialogue, while contemporary fatwas contribute to correcting misconceptions related to jihad, takfir, and relations with others. The study also finds that the effectiveness of countering extremism depends on the level of integration between institutional efforts and credible religious discourse. However, the effectiveness of these efforts remains closely linked to the degree of institutional coordination and the ability to address challenges related to resources, digital influence, and the multiplicity of fatwa sources. The study recommends strengthening coordination between Islamic organizations and fatwa institutions, enhancing the presence of institutional fatwas in the digital sphere, and supporting programs directed toward youth

Keyword: Extremism, Terrorism, Fatwa, Islamic Organizations, Countering Extremism, Religious Discourse.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في ظاهرة التطرف والإرهاب، حتى أصبحت من أبرز التحديات التي تهدد الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. ولم تعد هذه الظاهرة تُفهم بوصفها مشكلة أمنية فحسب، بل غدت ظاهرة فكرية ودينية واجتماعية متشابكة، تستند في كثير من صورها إلى تأويلات منحرفة للنصوص الشرعية، وتوظيف انتقائي لمفاهيم دينية مثل الجهاد والتكفير والعلاقة مع الآخر.

وقد أظهرت التجارب المعاصرة أن المقاربات الأمنية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها في مواجهة خطاب التطرف، ما لم تُدعَم بمعالجات فكرية ودينية قادرة على تفكيك البنية الأيديولوجية التي يستند إليها هذا الخطاب. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإسلامية الدولية، من خلال ما تقدمه من مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز خطاب الاعتدال والحوار والتعاون، إلى جانب الدور الذي تضطلع به الفتاوى المعاصرة في تصحيح المفاهيم الدينية والرد على التأويلات المتطرفة.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البعدين المؤسسي والشرعي في مواجهة خطاب التطرف، والكشف عن طبيعة التكامل بينهما، ومدى فاعليتهما في معالجة الجذور الفكرية للتطرف، فضلًا عن استكشاف أبرز التحديات التي تحد من أثر هذه الجهود في الواقع المعاصر.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن مواجهة خطاب التطرف ما تزال، في كثير من السياقات، تميل إلى التركيز على البعد الأمني والإجرائي، في حين أن الخطاب المتطرف يستند في جوهره إلى بنية فكرية وتأويلية تحتاج إلى معالجة دينية ومؤسسية متخصصة. كما أن جهود المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة، رغم أهميتها، لا تزال بحاجة إلى تحليل يبيّن مدى فاعليتها، وأوجه التكامل بينها، والتحديات التي تعوق أثرها في مواجهة خطاب التطرف وتفكيك الأسس الفكرية التي يقوم عليها.

وتتعمق هذه الإشكالية في ظل تعدد مصادر الفتوى، وتفاوت تأثير الخطاب الديني المعاصر، فضلًا عن التحديات المؤسسية والسياسية التي تحد من فاعلية جهود المنظمات الإسلامية الدولية في مواجهة خطاب التطرف.

ومن هنا، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية الدور المؤسسي والشرعي في مواجهة خطاب التطرف؟

ومنه تأتي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الدور الذي تقوم به المنظمات الإسلامية الدولية في مواجهة التطرف؟

2. كيف تسهم الفتاوى المعاصرة في تصحيح المفاهيم التي يستند إليها الخطاب المتطرف؟
3. ما أوجه التكامل بين الدور المؤسسي والدور الشرعي في مواجهة التطرف؟
4. ما أبرز التحديات التي تحدّ من فاعلية هذه الجهود في السياق المعاصر؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

1. تحديد الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية الدولية في مواجهة التطرف والإرهاب.
2. دراسة دور الفتاوى المعاصرة في تصحيح المفاهيم الدينية المرتبطة بالتطرف.
3. بيان أوجه التكامل بين الجهود المؤسسية والشرعية في مكافحة خطاب التطرف.
4. تقييم فاعلية هذه الجهود في الحد من انتشار الفكر المتطرف.
5. رصد أبرز التحديات المعاصرة التي تؤثر في فاعلية مواجهة التطرف.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية والدولية، والمتمثل في ظاهرة التطرف والإرهاب، وذلك من زاوية فكرية ودينية تتجاوز المقاربات الأمنية التقليدية. كما تسلط الضوء على دور المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة بوصفهما أدوات مؤثرة في تصحيح المفاهيم الدينية ومواجهة التأويلات المنحرفة للنصوص الشرعية.

وتكتسب الدراسة أهميتها أيضًا من سعيها إلى تقديم تحليل نقدي لفاعلية هذه الأدوار، بما يسهم في تطوير استراتيجيات أكثر تكاملًا في مكافحة التطرف، ويعزز من فهم العلاقة بين الدين والخطاب المعتدل في مواجهة الفكر المتشدد.

الإطار النظري والمفاهيمي:

ينطلق الإطار النظري لهذه الدراسة من مقاربة ترى أن التطرف والإرهاب ظاهرتان تتداخل فيهما الأبعاد الفكرية والدينية والسياسية، لذا فإن معالجتهما تتطلب تفعيل أدوات متعددة، من بينها: الخطاب الديني المعتدل، والفتاوى المؤسسية والعمل الجماعي للمنظمات الإسلامية.

ومن الناحية النظرية، تنبثق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن مكافحة التطرف لا تتوقف على المستوى الأمنيّ فقط، بل تتطلب تكاملًا بين مستويين رئيسين آخرين، هما:

1. المستوى المؤسسي: الذي تمثله المنظمات الإسلامية الدولية، من خلال السياسات والبرامج والتنسيق الدولي.

2. المستوى الشرعي: الذي تمثله الفتاوى والخطاب الديني، من خلال تصحيح المفاهيم وتفكيك الخطاب المتطرف.

ويؤدي غياب هذا التكامل إلى إضعاف الجهود المبذولة، حيث تبقى المعالجة الأمنية أو المؤسسية غير مكتملة دون دعم فكري وشرعي، كما تبقى الفتاوى محدودة الأثر إذا لم تُدمج ضمن إطار مؤسسي منظم.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: التطرف

في السياق الإسلامي، يُعبَّر عن التطرف بمصطلحات مثل الغلو والتنطع، وهي مفاهيم ورد النهي عنها صراحة في النصوص الشرعية. كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ (النساء: 171)، وقول النبي ﷺ:

"إيّاكم والغلوّ في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلوّ في الدين" [1](رواه ابن ماجه). ويُقصد بالغلو مجاوزة الحد المشروع في الاعتقاد أو السلوك، بما يؤدي إلى الانحراف عن منهج الاعتدال الذي يقوم عليه الإسلام.

وقد بيّن الإمام الشاطبي أن الغلو يُعد خروجًا عن مقاصد الشريعة التي تقوم على التيسير ورفع الحرج، حيث أكد أن التشدد المفضي إلى المشقة يناقض روح التشريع الإسلامي.[2] كما رأى القرضاوي أن التطرف ينشأ غالبًا عن سوء الفهم للنصوص الشرعية، وقصور في إدراك مقاصد الشريعة، مما يؤدي إلى تبني مواقف متشددة تتنافى مع منهج الوسطية.[3]

ثانياً: الإرهاب:

لا يستخدم الفقه الإسلامي مصطلح "الإرهاب" بالمعنى المعاصر ذاته، إلا أن مضمونه يُبحث ضمن مفاهيم مثل الحرابة والإفساد في الأرض، وهي جرائم تُعد من أشد الجرائم تحريمًا في الشريعة الإسلامية.

وقد نص القرآن الكريم على تجريم هذه الأفعال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: 33).

---

[1] ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، حديث رقم.(3029) وصححه الألباني في **صحيح سنن ابن ماجه**، حديث رقم (3029)، وقال :حديث صحيح.

[2] الشاطبي، أبو إسحاق، **الموافقات في أصول الشريعة**، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج2، ص 121.

[3] القرضاوي، يوسف، **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص 45–60.

كما أكد الفقهاء أن الاعتداء على النفس البشرية بغير حق، أو ترويع الآمنين، أو الإفساد في الأرض، يُعد من كبائر الجرائم المحرمة شرعًا. وقد أوضح ابن عاشور أن مقاصد الشريعة تقوم على حفظ الضرورات الخمس، وفي مقدمتها النفس، مما يجعل كل اعتداء عليها منافياً لجوهر الشريعة.[1] كما أكدت قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي أن الإرهاب المعاصر، المتمثل في استهداف المدنيين ونشر الخوف، يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ويُعد من الإفساد في الأرض.[2]

ورغم وجود تقاطعات بين المفهوم الشرعي للإرهاب وبعض التعريفات السياسية المعاصرة، فإن ثمة فروقًا جوهرية بينهما. حيث ينطلق المفهوم الشرعي أساسًا من معيار أخلاقي وقيمي يقوم على تحريم العدوان على النفس والمال والعِرض، ويرتبط بمقاصد الشريعة في حفظ الضروريات، بصرف النظر عن هوية الفاعل أو انتمائه. أما المفهوم السياسي المعاصر للإرهاب، فيتسم بدرجة من التباين والغموض، نتيجة اختلاف السياقات السياسية والأيديولوجية التي تُوظَّف فيها دلالة المصطلح، وهو ما أدى إلى تعدد تعريفاته وغياب اتفاق دولي جامع بشأنه، وهو ما يعكس الطبيعة السياسية للمفهوم، وما يرتبط به من توظيفات أيديولوجية وإعلامية.

كما أن الخطاب السياسي والإعلامي المعاصر قد أسهم أحيانًا في ربط مفهوم الإرهاب بالإسلام بصورة خاصة، الأمر الذي أدى إلى خلط بين الممارسات العنيفة وبين الدين الإسلامي بوصفه منظومة عقدية وحضارية. وفي المقابل، تؤكد الرؤية الشرعية الإسلامية أن الإرهاب لا يرتبط بدين معين، وإنما يُقاس بمدى مخالفته لمبادئ السلم وحرمة الاعتداء على الإنسان وخرق الأمن.

ثالثاً: الفتوى

تُعرّف الفتوى في الاصطلاح الشرعي بأنها بيان الحكم الشرعي في واقعة معينة استنادًا إلى الأدلة التفصيلية، وهي بذلك تمثل آلية اجتهادية تربط بين النص والواقع، كما بيّن ذلك ابن القيم في حديثه عن وظيفة المفتي بوصفه موقعًا عن الله تعالى.[3]

وتكتسب الفتوى أهميتها من كونها وسيلة لضبط الفهم الديني وتوجيه السلوك، خاصة في القضايا المستجدة، ومنها قضايا التطرف والإرهاب، حيث تُستخدم في بيان الأحكام الشرعية وتصحيح التأويلات المنحرفة.

---

[1] ابن عاشور، محمد الطاهر، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1978)، ص 221.

[2] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، **قرار رقم (221) بشأن الغلو والتطرف والإرهاب**، الدورة 23، جدة، 2018.

[3] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (بيروت: دار الجيل، 1973)، ج1، ص 7–10

رابعاً: المنظمات الإسلامية الدولية

تُشير المنظمات الإسلامية الدولية إلى الأطر المؤسسية التي تضم دولًا أو جماعات إسلامية، وتهدف إلى تعزيز التعاون بينها، والدفاع عن قضايا المسلمين، والمساهمة في معالجة التحديات المشتركة التي تواجه العالم الإسلامي، وهو ما يتجلى في أهداف ومهام منظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي.[1]

وتؤدي هذه المنظمات دورًا متناميًا في مواجهة التطرف، من خلال تبني سياسات وبرامج تستهدف نشر خطاب الاعتدال، وتعزيز التعاون الدولي، ومكافحة الإرهاب ضمن أطر قانونية ومؤسسية.

الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات المعاصرة موضوع مكافحة التطرف والإرهاب من زوايا متعددة، شملت الأبعاد الأمنية والفكرية والدينية، وبرز ضمنها اهتمام متزايد بدور المؤسسات الدينية والمنظمات الإسلامية الدولية، إضافة إلى الفتاوى المعاصرة بوصفها أدوات فكرية في مواجهة الخطاب المتطرف. ويمكن عرض أبرز هذه الدراسات على النحو الآتي:

أولًا: دراسة تتعلق بدور المؤسسات الدينية في مكافحة التطرف:

International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), *Preventing and Countering Violent Extremism: The Role of Religious Institutions* (The Hague: ICCT, 2016).

تناولت دراسات صادرة عن المركز العالمي لمواجهة التطرف (ICCT) دور المؤسسات الدينية في الوقاية من التطرف، حيث ركزت على تحليل السياسات والبرامج المعتمدة في مكافحة التطرف العنيف، حيث أكدت أن الخطاب الديني المعتدل يمثل أحد أهم أدوات مواجهة الفكر المتشدد، لا سيما في المراحل المبكرة لتشكل التطرف. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل سياسات وبرامج الوقاية، وخلصت إلى أن المؤسسات الدينية تسهم في تفكيك الأسس الفكرية للتطرف من خلال التوجيه الديني وإعادة تفسير النصوص. غير أن هذه الدراسات ركزت في الغالب على الجانب الوقائي والسياسات المفروضة بشكل عام دون تقديم تحليل معمق للدور الإسلامي المؤسسي والفتاوى بوصفها أداة شرعية مستقلة.

[1] منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، (داكار: منظمة التعاون الإسلامي، 2008)، المواد 1–2

ثانيًا: دراسة تتعلق بدور الفتوى في مواجهة الفكر المتطرف

Mostafa, Gamal M., "Correcting the Image of Islam and Muslims in the West: Challenges and Opportunities for Islamic Universities and Organizations," *Journal of Muslim Minority Affairs*, Vol. 27, No. 3 (2007), pp. 371–386.

تناولت دراسة الباحث (جمال) دور المنظمات والجامعات الإسلامية في تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في الغرب، حيث بينت أن الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الدينية تمثل أداة مركزية في تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة التي تستند إليها الجماعات المتطرفة. واعتمدت الدراسة على تحليل الخطاب الديني في المؤسسات الإسلامية، وخلصت إلى أن فعالية الفتوى ترتبط بمدى انتشارها ومصداقية مصدرها وقدرتها على مخاطبة الفئات المستهدفة، خاصة الشباب.

إلا أن هذه الدراسة لم تتوسع في تحليل الفتاوى بوصفها أداة مستقلة، كما لم تربط بين هذه الجهود والإطار المؤسسي للمنظمات الإسلامية الدولية.

ثالثًا: دراسة تتعلق بإعادة التأهيل الفكري ومكافحة التطرف

Rabasa, Angel et al., *Deradicalizing Islamist Extremists* (Santa Monica: RAND Corporation, 2010).

أظهرت دراسات صادرة عن مؤسسة الدراسات والأبحاث (RAND)حول برامج مكافحة التطرف أن الخطاب الديني، بما في ذلك الفتاوى، يؤدي دورًا مهمًا في برامج إعادة التأهيل، خاصة في الدول الإسلامية. وقد اعتمدت هذه الدراسات على تحليل برامج واقعية لمكافحة التطرف، وخلصت إلى أن تفكيك الخطاب المتطرف يتطلب مواجهة مباشرة لتأويلاته الدينية، وهو ما تقوم به الفتاوى من خلال إعادة تفسير النصوص وفق مقاصدها الشرعية. غير أن هذه الدراسات ركزت على الجانب التطبيقي الأمني، ولم تقدم معالجة متكاملة لدور المنظمات الإسلامية الدولية في هذا المجال.

رابعًا: الدراسات والوثائق المتعلقة بدور المنظمات الإسلامية الدولية

-منظمة التعاون الإسلامي، **اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي**، المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الدورة السادسة والعشرون، (واغادوغو: منظمة التعاون الإسلامي، 1999)

-رابطة العالم الإسلامي، **وثيقة مكة المكرمة**، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 2019)

تناولت دراسات وتقارير صادرة عن منظمة التعاون الإسلامي (OIC) دور المنظمة في مكافحة الإرهاب، حيث أكدت على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء، وتبني استراتيجيات مشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية، من خلال الاتفاقيات الدولية وتبادل المعلومات وتعزيز الخطاب المعتدل. وتكمن أهمية هذه الوثائق في

أنها تقدم إطارًا مؤسسيًا رسميًا لمكافحة الإرهاب، إلا أنها تتسم بالطابع الوصفي والقانوني، ولا تقدم تحليلًا نقديًا لمدى فاعلية هذه الجهود أو علاقتها بالخطاب الديني والفتاوى.

كما تناولت تقارير رابطة العالم الإسلامي، وخصوصاً وثيقة مكة المكرمة، دورها في نشر خطاب الاعتدال والحوار بين الأديان، خاصة من خلال وثيقة مكة المكرمة، التي أكدت على نبذ العنف والتطرف وتعزيز التعايش السلمي.

وتكمن أهمية هذه الوثيقة في بعدها القيمي والحضاري، غير أنها تظل وثيقة معيارية، غالبًا ما تتسم بالطابع الوصفي، ولا تقدم تحليلًا نقديًا لمدى فاعلية هذه الجهود، فتحتاج إلى تحليل علمي لقياس أثرها الفعلي في مواجهة التطرف.

الفجوة العلمية:

أسهمت الدراسات السابقة في معالجة جوانب متعددة من ظاهرة التطرف والإرهاب، حيث ركز بعضها على دور المؤسسات الدينية في الوقاية الفكرية، وغيرها على أثر الفتاوى في تصحيح المفاهيم، في حين تناولت دراسات أخرى دور المنظمات الإسلامية الدولية في التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب، كما أن كثيرًا منها ركز على الجوانب الأمنية أو الوصفية، دون تحليل معمق لآليات التأثير الفكري والديني في مواجهة التطرف.

ويتضّح من ذلك أن هذه الدراسات اتسمت في الغالب بالتجزئة، إذ تناولت كل منها جانبًا معينًا بمعزل عن الجوانب الأخرى، ولم تقدم إطارًا تحليليًا يجمع بين:

- الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية الدولية
- والدور الشرعي للفتاوى المعاصرة

ومن هنا، تتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في سعيها إلى تقديم مقاربة تكاملية تجمع بين هذين البعدين، من خلال تحليل دور المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة بوصفهما منظومة متكاملة في مواجهة التطرف والإرهاب، بما يسهم في تقديم فهم أعمق وأكثر شمولًا لآليات المعالجة الفكرية والمؤسسية لهذه الظاهرة مع بيان التحديات التي تواجهها هذه المنظمات.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتناول ظاهرة تتمثل في مواجهة خطاب التطرف، وتحليل الأدوار التي تؤديها المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة ضمن هذا الإطار. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل أبعادها المختلفة، واستكشاف العلاقات بين مكوناتها، وصولًا إلى استخلاص نتائج علمية مدعومة بالأدلة.

كما تستفيد الدراسة من المنهج التحليلي المقارن في بعض جوانبها، من خلال مقارنة أدوار المنظمات الإسلامية الدولية بالوظائف التي تؤديها الفتاوى المعاصرة، بهدف إبراز أوجه التكامل والاختلاف بينهما في مواجهة خطاب التطرف.

وفي إطار تطبيق هذه المناهج، اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لمجموعة من الوثائق والنصوص ذات الصلة، والتي تشمل:

- وثائق المنظمات الإسلامية الدولية، مثل ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والاتفاقيات الصادرة عنها في مجال مكافحة الإرهاب .
- المبادرات والبيانات الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي، وخاصة وثيقة مكة المكرمة .
- مجموعة من الفتاوى والبيانات الصادرة عن مؤسسات دينية معتبرة، مثل الأزهر الشريف، وهيئة كبار العلماء، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث .

كما اعتمدت الدراسة على المصادر العلمية الثانوية، من كتب ودراسات أكاديمية عربية وأجنبية، تناولت موضوع التطرف والإرهاب، ودور المؤسسات الدينية في مواجهته.

وتهدف هذه المقاربة المنهجية إلى تقديم تحليل متكامل يجمع بين البعدين المؤسسي والشرعي، من خلال ربط المعطيات النظرية بالتطبيقات العملية، بما يسهم في فهم أعمق لآليات مواجهة خطاب التطرف في السياق المعاصر.

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة بجملة من الحدود التي تضبط نطاقها الموضوعي والزمني والمكاني، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل الدور الذي تؤديه المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة في مواجهة خطاب التطرف والإرهاب، مع التركيز على البعد الفكري والديني، دون التوسع في الجوانب الأمنية أو العسكرية لمكافحة الإرهاب.

ثانيًا: الحدود المؤسسية

تركز الدراسة على نماذج محددة من المنظمات الإسلامية الدولية، وفي مقدمتها منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، بوصفهما من أبرز الفاعلين في هذا المجال، إلى جانب بعض المؤسسات الدينية ذات التأثير في إصدار الفتاوى.

ثالثًا: الحدود الزمنية

تركز الدراسة على الفترة المعاصرة، لا سيما من مطلع القرن الحادي والعشرين، في ظل تصاعد ظاهرة التطرف والإرهاب، وتنامي الجهود الدولية والإسلامية لمواجهتها.

رابعًا: الحدود المكانية

لا تقتصر الدراسة على نطاق جغرافي محدد، بل تتناول الجهود التي تبذلها المنظمات الإسلامية الدولية في سياقها العالمي، مع الإشارة إلى بعض النماذج التطبيقية ذات البعد الدولي.

أداة الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على أداة تحليل المحتوى بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات وتحليلها، حيث تم توظيفها في تحليل عدد من الوثائق والنصوص ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد شملت أداة التحليل ما يأتي:

1. **تحليل الوثائق الرسمية** مثل ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والاتفاقيات الصادرة عنها في مجال مكافحة الإرهاب، والبيانات الرسمية المتعلقة بمواجهة التطرف .
2. **تحليل المبادرات والوثائق الفكرية** مثل وثيقة مكة المكرمة، وما يرتبط بها من مبادرات تهدف إلى تعزيز خطاب الاعتدال والتعايش .
3. **تحليل الفتاوى والبيانات الشرعية** الصادرة عن مؤسسات دينية معتبرة، مثل الأزهر الشريف، وهيئة كبار العلماء، والمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بهدف الوقوف على مضامينها ودلالاتها في مواجهة الفكر المتطرف .
4. **تحليل الدراسات والبحوث السابقة** من خلال مراجعة الأدبيات العلمية العربية والأجنبية، لاستخلاص الاتجاهات العامة في معالجة موضوع التطرف ودور المؤسسات الدينية في مواجهته .

وقد تم اعتماد معايير تحليلية في قراءة هذه النصوص، تمثلت في:

- تحديد المضامين الفكرية المرتبطة بالتطرف.
- رصد آليات المواجهة المعتمدة.
- تحليل الخطاب الديني والمؤسسي.
- استنتاج أوجه التكامل أو التباين بينهما.

وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في فهم أعمق لدور المنظمات الإسلامية والفتاوى المعاصرة في مواجهة خطاب التطرف.

المبحث الأول: الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية الدولية في مواجهة خطاب التطرف

أصبح التطرف والإرهاب في العقود الأخيرة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية والعالم بشكل عام. ولم تكن المنظمات الإسلامية الدولية بمعزل عن ذلك، بل اضطلعت بدورها في مكافحة هذه الظواهر من خلال دحض شبهات التطرف وتمثيل صورة الإسلام المعتدل في المحافل الدولية. إلى جانب ذلك، تعتبر الفتاوى المعاصرة أداة هامة لتصحيح المفاهيم الخاطئة التي قد يعتمد عليها المتطرفون في تبرير سلوكاتهم وتصرفاتهم.

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف دور المنظمات في مواجهة خطاب التطرف والإرهاب، مع التركيز على الاستراتيجيات التي تتبناها وتأثيراتها في السياق الدولي.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي لعمل المنظمات الإسلامية الدولية في مواجهة التطرف

تؤدي المنظمات الإسلامية الدولية دوراً محورياً في مكافحة ظاهرة الإرهاب، من خلال تقديم رؤية إسلامية معتدلة، تعمل على تفنيد الأفكار المتطرفة، وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية لمواجهة التهديدات الإرهابية. يهدف هذا المطلب إلى إبراز الدور الذي تمثّله هذه المنظمات في مكافحة الإرهاب، من خلال تحليل أنشطتها، وتقييم تأثيرها على الساحة الدولية.

تشمل المنظمات الإسلامية الدولية مجموعة متنوعة من الهيئات التي تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية والدفاع عن مصالح المسلمين في جميع أنحاء العالم. تبرز منظمة التعاون الإسلامي(OIC) من بين هذه المنظمات، وهي تُعتبر أكبر منظمة إسلامية دولية، حيث تضم في عضويتها 57 دولة، وقد تأسست منظمة التعاون الإسلامي في عام 1969، وهي تُعد ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. تهدف المنظمة إلى تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية، والدفاع عن حقوق المسلمين، وحماية المقدسات الإسلامية. في السنوات الأخيرة، أخذت منظمة التعاون الإسلامي على عاتقها مهمة مكافحة الإرهاب من خلال تبني استراتيجيات متعددة تشمل الدبلوماسية، والتوعية، والتعاون الأمني. [1]

بالإضافة إلى أن هناك مؤسسات أخرى تؤدي دوراً مهماً في مكافحة التطرف وتوجيه الرأي الإسلامي العام، مثل رابطة العالم الإسلامي (MWL) التي تأسست في عام 1962 ومقرها مكة المكرمة. وتسعى الرابطة إلى نشر التعاليم الإسلامية الصحيحة، وتعزيز الحوار بين الأديان، ومكافحة الأفكار المتطرفة. كما تعمل الرابطة بالتعاون مع حكومات الدول الإسلامية والمنظمات الدولية الأخرى لنشر رسالة الاعتدال والتسامح، وهو ما تجسد في (**وثيقة مكة المكرمة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات**) الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي عام

[1] منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي (الميثاق المعدل)**، داكار، 2008، المواد 1–2.

2019، والتي دعت إلى نبذ العنف، وتعزيز التفاهم والتعايش بين الأديان، مؤكدة أن الإرهاب لا دين له وأن الاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات ضروري لتحقيق السلام العالمي. [1]

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والآليات المعتمدة لدى المنظمات الإسلامية الدولية:

أولاً: التوعية والتثقيف

تُعد التوعية والتثقيف جزءاً أساسياً من استراتيجيات المنظمات الإسلامية الدولية لمكافحة الإرهاب. تسعى هذه المنظمات إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الإسلام، وتقديم تفسير معتدل للنصوص الدينية، وتفنيد الحجج التي يستخدمها المتطرفون؛ لتبرير أعمالهم الإرهابية. على سبيل المثال، تعمل منظمة التعاون الإسلامي على نشر فتاوى وبيانات توضح أن الإرهاب يتنافى مع تعاليم الإسلام، وأن الإسلام يدعو إلى السلام والتعايش السلمي بين الشعوب.[2]

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ما تقوم به منظمة التعاون الإسلامي من خلال إنشاء مرصد الإسلاموفوبيا، الذي يعمل على رصد الخطابات المعادية للإسلام وتحليلها، وتقديم تقارير دورية تهدف إلى تصحيح الصورة النمطية عن الإسلام، وتعزيز خطاب الاعتدال والتسامح. كما تسهم هذه التقارير في دعم الجهود التوعوية التي تستهدف تفكيك الخطاب المتطرف، سواء داخل المجتمعات الإسلامية أو في السياق الدولي.[3]

كما أطلقت رابطة العالم الإسلامي عددًا من المبادرات الفكرية والإعلامية التي تستهدف نشر قيم الاعتدال، من أبرزها برامج التوعية الفكرية والندوات الدولية التي تعالج ظاهرة التطرف من منظور شرعي وفكري، وتعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة المرتبطة بالإسلام.[4]

ثانياً: التعاون الأمني والدبلوماسي

تسعى المنظمات الإسلامية الدولية إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الإرهابية. يتم ذلك من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنظيم التدريبات المشتركة، وتعزيز القدرات الأمنية للدول الأعضاء. كما تؤدي هذه المنظمات دوراً دبلوماسياً مهماً من خلال التواصل مع الدول غير الإسلامية

---

[1] رابطة العالم الإسلامي، **وثيقة مكة المكرمة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات**، مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 2019.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، **البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية لمكافحة الإرهاب**، مكة المكرمة، 2005.

[3] منظمة التعاون الإسلامي، **تقرير مرصد الإسلاموفوبيا**، (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، تقارير سنوية متعددة)

[4] رابطة العالم الإسلامي، **وثيقة مكة المكرمة**، (مكة: رابطة العالم الإسلامي، 2019)

والمنظمات الدولية الأخرى لخلق جبهة موحدة ضد الإرهاب.[1] وفي ذلك ما ورد في المادة الثالثة من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي(1999) والتي تنص على: تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات تبادل المعلومات والتنسيق الأمني والقضائي لمكافحة الجرائم الإرهابية. [2]

ثالثاً: الحوار بين الأديان

إدراكاً لأهمية التعايش السلمي بين مختلف الديانات والثقافات، تعمل المنظمات الإسلامية الدولية على تعزيز الحوار بين الأديان كوسيلة لمكافحة التطرف والإرهاب. ومن أبرز النماذج العملية في هذا السياق، ما تقوم به رابطة العالم الإسلامي من تنظيم مؤتمرات دولية تجمع بين علماء الدين من مختلف الأديان لمناقشة سبل تعزيز السلام والتفاهم المتبادل، وكان من أهمها المؤتمر العالمي للحوار في مكة المكرمة، والذي جمع ممثلين عن مختلف الديانات والثقافات، بهدف تعزيز التفاهم المشترك ومواجهة خطابات الكراهية والتطرف. [3]

كما تعمل منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز الحوار الحضاري من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، في إطار مبادرات الحوار بين الحضارات، والتي تهدف إلى تقليل التوترات الثقافية والدينية، ومعالجة الأسباب الفكرية للتطرف. [4]

المطلب الثالث: تقييم فاعلية الدور المؤسسي والتحديات التي تواجهه

تمكنت المنظمات الإسلامية الدولية من تحقيق بعض النجاحات في مكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، كان لمنظمة التعاون الإسلامي دورٌ مهمٌ في توحيد موقف الدول الإسلامية ضد تنظيم داعش، وتقديم دعم لوجستي للدول التي تقاتل التنظيمات الإرهابية، حيث تسعى منظمة التعاون الإسلامي، عبر أطرها القانونية والمؤسساتية، إلى تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الإرهابية، وذلك من خلال الاتفاقية الإسلامية لمكافحة الإرهاب التي نصّت على تبادل المعلومات والتعاون القضائي وبناء القدرات الأمنية.[5] كما أُنشئ مركز مكافحة الإرهاب التابع للمنظمة لتعزيز التنسيق الأمني والتدريب المشترك بين الدول الأعضاء.[6] وتؤدي المنظمة دورًا دبلوماسيًا من خلال التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، استنادًا إلى ميثاقها

---

[1] See: Khan, M. (2018). *Islamic International Organizations and the War on Terror*. Journal of Islamic Studies, 29(3), 275–298.

[2] منظمة التعاون الإسلامي، **اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي**، المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الدورة السادسة والعشرون، واغادوغو، 1999، المادة(3)

[3] رابطة العالم الإسلامي، **وثيقة مكة المكرمة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات**، مكة المكرمة، 2019.

[4] منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، (داكار: منظمة التعاون الإسلامي، 2008)

[5] منظمة التعاون الإسلامي، **الاتفاقية الإسلامية لمكافحة الإرهاب**، واغادوغو، 1 يوليو 1999، المواد.(5–3)

[6] منظمة التعاون الإسلامي، النظام الأساسي لمركز مكافحة الإرهاب التابع للمنظمة، جدة، 2017.

المعدل عام 2008. [1] إضافة لذلك، فقد ساهمت رابطة العالم الإسلامي في تعزيز الحوار بين الأديان، مما ساعد على تقليل التوترات الدينية والإثنية في بعض المناطق.

رغم الجهود المبذولة من قبل المنظمات الإسلامية الدولية في مكافحة الإرهاب، إلا أن فعالية هذه الجهود تبقى محل نقاش بين الكتاب والمفكرين. يرى بعض المراقبين أن هذه المنظمات قد حققت نجاحاً ملموساً في تحسين صورة الإسلام في الغرب، وساهمت في تقليل جاذبية الأفكار المتطرفة بين الشباب المسلم. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة، بما في ذلك محدودية الموارد، والاختلافات السياسية بين الدول الأعضاء، إلى جانب التحديات والتأثيرات الخارجية. [2]

من أبرز التحديات التي تواجه المنظمات الإسلامية الدولية في مكافحة الإرهاب هو قلة التمويل والموارد، حيث تعتمد هذه المنظمات غالباً على مساهمات الدول الأعضاء التي قد تكون غير كافية لتنفيذ البرامج والمبادرات. بالإضافة إلى ذلك، تبرز التحديات السياسية بين الدول الأعضاء، حيث تختلف بعض الدول في رؤيتها لكيفية التعامل مع الإرهاب، مما يعقد عملية اتخاذ القرارات وتنسيق الجهود. [3]

وعليه، فإن المنظمات الإسلامية الدولية تمثل ركناً مهمًا في جهود مواجهة التطرف، من خلال التوعية، والتعاون الأمني، والحوار بين الأديان. غير أن الأثر الفعلي لهذه الجهود يظل مرهونًا بقدرتها على الانتقال من مستوى البيانات والمبادرات العامة إلى برامج عملية قابلة للقياس والتقييم، تستهدف الفئات الأكثر عرضة للاستقطاب، ولا سيما الشباب في البيئات الرقمية. وبالتالي، فإن فاعلية هذه المنظمات لا تُقاس بمجرد كثافة المؤتمرات أو صدور الوثائق، بل بمدى قدرتها على إحداث أثر معرفي وسلوكي ملموس في مواجهة خطاب التطرف.

---

[1] منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، دكار، 2008، المادة 1 والمادة 2.

[2] Roy, O. (2004). *Globalized Islam: The Search for a New Ummah*. Columbia University Press.

[3] See: El-Affendi, A. (2009). *What Is Moderate Islam? The Case of the Muslim World League*. The International Journal of Middle East Studies, 41(1), 21-39.

المبحث الثاني: دور الفتاوى المعاصرة في مواجهة خطاب التطرف:

تؤدي الفتاوى الإسلامية دوراً أساسياً في توجيه المسلمين نحو فهم صحيح للدين وتعاليمه. ومع انتشار ظاهرة التطرف في العالم الإسلامي، بات للفتاوى دور حاسم في مكافحة الأفكار المتطرفة وتقديم رؤية إسلامية معتدلة تقوم على السلم والاعتدال. يهدف هذا المطلب إلى دراسة دور الفتاوى الإسلامية في مكافحة التطرف، من خلال طرح نماذج محددة لفتاوى صادرة عن علماء ومؤسسات دينية معروفة، واستكشاف أثرها على المجتمعات الإسلامية.

الفتوى في الاصطلاح الشرعي هي إخبارٌ عن حكم الله تعالى في واقعةٍ معينة لمن سأل عنها، وهي بذلك بيانٌ للحكم الشرعي المستند إلى الأدلة التفصيلية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، كما قرره علماء أصول الفقه. [1] وتقوم الفتوى على الاجتهاد الفقهي الذي يتطلب أهلية علمية راسخة، ومعرفة بالنصوص الشرعية ومقاصدها، إضافة إلى إدراك الواقع الذي تُنزَّل عليه الأحكام، إذ إن المفتي —كما وصفه ابن القيم — موقعٌ عن الله تعالى في بيان حكمه لعباده. [2]

برزت الحاجة إلى تعزيز دور الفتوى في تقديم تفسير صحيح للإسلام وتوجيه المسلمين نحو السلوك المعتدل خصوصاً مع انتشار الفكر المتطرف الذي يسعى إلى تأويل النصوص الدينية بما يخدم أجندات معينة. وقد أصدرت العديد من المؤسسات الدينية الكبرى مثل الأزهر في مصر، وهيئة كبار العلماء في السعودية، ومجلس الفتوى الأوروبي، فتاوى تهدف إلى مكافحة التطرف وتفنيد الحجج التي يعتمد عليها المتطرفون.

المطلب الأول: نماذج من الفتاوى المعاصرة في مكافحة التطرف.

فيما يلي بعض الأمثلة البارزة للفتاوى الصادرة عن مؤسسات دينية كبرى، وكيف ساهمت في مكافحة التطرف:

أولاً: فتوى الأزهر الشريف ضد تنظيم داعش

كان للأزهر الشريف، باعتباره أحد أعرق المؤسسات الإسلامية في العالم، دورٌ بارز في التصدي للفكر المتطرف. ففي عام 2014، أصدر الأزهر الشريف فتوى قوية ضد تنظيم "داعش"، تؤكد أن التنظيم لا يمثل الإسلام ولا المسلمين، وأن ممارساته الإرهابية تتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي.

---

[1] الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ط2، ج4، ص 169 .

[2] ابن القيم، **إعلام الموقعين**، ط1، ج1، ص 7–8.

أشار الأزهر في هذه الفتوى إلى أن تنظيم "داعش" يعتمد على تأويلات خاطئة للنصوص الدينية، وخاصة في استخدامهم لمفهوم "الجهاد" لتبرير أعمال العنف والإرهاب. كما أكدت الفتوى أن الجهاد في الإسلام له ضوابط وشروط صارمة، ولا يمكن استخدامه كذريعة لقتل الأبرياء أو الاعتداء على الآخرين. ودعت الفتوى المسلمين إلى رفض هذه الأفكار المتطرفة وعدم الانخراط في أنشطة التنظيمات الإرهابية. [1]

ثانياً: هيئة كبار العلماء وفتاوى مكافحة الإرهاب

أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في أعقاب الأحداث الإرهابية التي شهدها العالم الإسلامي، أصدرت عدة فتاوى تندد بالإرهاب وتؤكد على أن الإرهاب والتطرف يتعارضان مع تعاليم الإسلام. وفي السياق ذاته، أصدرت الهيئة بيانًا رسميًا عقب التفجيرات التي شهدتها الرياض عام 1424هـ (2003م)، أكدت فيه أن الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والممتلكات العامة والخاصة تُعد من الإفساد في الأرض ومن كبائر الجرائم المحرمة شرعًا. وقد جاء في البيان: "إن ما وقع من تفجيرات وأعمال تخريبية هو عملٌ إجراميٌ محرمٌ شرعًا، وهو من الإفساد في الأرض الذي نهى الله عنه". [2]

أشارت هذه الفتوى إلى أن استخدام العنف والقتل؛ لترويع الآمنين وتدمير الممتلكات هو مخالفة صريحة لتعاليم الإسلام ونصوص الشريعة القطعية. كما حذرت من الانجراف وراء الفكر المتطرف والتأويلات المنحرفة للنصوص الدينية التي تُسوّغ العنف باسم الجهاد، فشددت على أن من ينخرط في هذه الأعمال الإرهابية يعرض نفسه للعذاب في الدنيا والآخرة. وشجعت الفتوى على التعاون مع السلطات لمكافحة الإرهاب وتفادي تأويل النصوص الدينية بشكل يخدم الأجندات المتطرفة. [3]

ثالثاً: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث وتفنيد الحجج المتطرفة

أصدر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في أوروبا عدة بيانات رسمية تهدف إلى مكافحة الفكر المتطرف بين الجاليات الإسلامية. وقد ظهر ذلك في واحدة من الفتاوى الصادرة عام 2015، والتي أكد فيها المجلس أن الإسلام دين السلام والتعايش، وأن الأعمال الإرهابية تتنافى تماماً مع قيم الدين الإسلامي.

جاء هذا البيان رداً على بعض المحاولات من قبل الجماعات المتطرفة؛ لتجنيد الشباب المسلمين في أوروبا. وأكّد فيه أن قتل الأبرياء والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال في

---

[1] الأزهر الشريف، **بيان حول تنظيم داعش وتحريف مفهوم الجهاد**، ديسمبر 2014، القاهرة.

[2] هيئة كبار العلماء، **بيان بشأن التفجيرات والأعمال الإرهابية**، 12 ربيع الأول 1424هـ (13 مايو 2003م)، الرياض

[3] هيئة كبار العلماء. **بيان هيئة كبار العلماء بشأن التفجيرات والأعمال الإرهابية** .الرياض: رئاسة هيئة كبار العلماء، المملكة العربية السعودية. (1424هـ/2003م).

الإسلام. كما شدد البيان على أهمية اتباع الفقهاء والعلماء المؤهلين في تفسير النصوص الشرعيّة، وعدم الانجرار وراء الدعوات المتطرفة التي تستهدف تجنيد الشباب المسلمين في المجتمعات الأوروبية. [1]

المطلب الثاني: أثر الفتاوى في تصحيح المفاهيم ومواجهة الفكر المتطرف:

كان للفتاوى الإسلامية كبير الأثر في مكافحة التطرف، حيث ساعدت في تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى المسلمين وتقويض الأسس الفكرية التي يعتمد عليها المتطرفون. بل إنها في بعض الحالات، ساهمت في تغيير آراء بعض الأفراد المتطرفين وإعادتهم إلى الوسطية والاعتدال.

من خلال ما سبق، يمكن تلخيص أثر الفتاوى في مكافحة التطرف والإرهاب في النقاط التالية:

أولاً: تفنيد حجج المتطرفين

تسعى الفتاوى المناهضة للتطرف إلى تفنيد الأسس الدينية التي يستند إليها المتطرفون؛ لتبرير أعمالهم. إذ كثيراً ما يستشهد المتطرفون بآيات الجهاد؛ لتبرير العنف ضد الآخرين. ومع ذلك، أوضحت الفتاوى الصادرة عن علماء مثل الشيخ عبد العزيز بن باز، مفتي المملكة العربية السعودية الأسبق، أن الجهاد في الإسلام منضبط بضوابط شرعية دقيقة، ولا يجوز أن يتحول إلى فوضى أو اعتداء على الأبرياء، مؤكّدًا تحريم التفجيرات وقتل المعاهدين والمستأمنين، واعتبار ذلك من الإفساد في الأرض، حيث جاء في مجموع الفتاوى: "لا يجوز قتل المعاهدين والمستأمنين، ولا التفجير في بلاد المسلمين ولا غيرهم، فهذا منكر عظيم وإفساد في الأرض" [2]

ثانياً: تعزيز قيم التسامح والاعتدال:

تعزز الفتاوى التي تصدر لمكافحة التطرف قيم التسامح والاعتدال التي يدعو إليها الإسلام. ومن الأمثلة على ذلك ما أصدرته دار الإفتاء المصرية من بيانات وفتاوى متكررة تؤكد أن الإسلام دين سلام وتعايش، وأن التطرف والعنف يتعارضان مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا سيما بيانها الصادر عام 2014 بشأن جرائم تنظيم "داعش"، والذي شدَّد على أن هذه الأعمال لا تمت إلى الإسلام بصلة، وأن الجهاد له ضوابط شرعية صارمة لا يجوز تجاوزها. [3] فأتت هذه الفتاوى؛ لتؤكد على نشر الوعي بين المسلمين حول أهمية التعايش السلمي مع الآخرين، بغض النظر عن دينهم أو معتقداتهم.

ثالثاً: التأثير على الشباب:

---

[1] المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، **بيان بشأن الهجمات الإرهابية في أوروبا**، البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين، دبلن، نوفمبر 2015.

[2] ابن باز، **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**، جمع وترتيب: محمد بن سعد الشويعر، ط1، ج 7، ص 297–300.

[3] دار الإفتاء المصرية، **بيان دار الإفتاء المصرية بشأن جرائم تنظيم داعش**، القاهرة، 2014م، الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية؛ وانظر: دار الإفتاء المصرية، **تقرير مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة**، القاهرة، 2015م.

يعتبر الشباب من أكثر الفئات تأثراً بالفكر المتطرف، ولذلك ركزت الفتاوى على توجيه هذه الفئة نحو فهم صحيح للإسلام. بدا ذلك في فتاوى الشيخ يوسف القرضاوي، التي تدعو الشباب إلى نبذ العنف والتطرف والتمسك بالقيم الإسلامية الحقيقية، وقد كان لها دور كبير في منع انجرار الشباب نحو التطرف. حيث تناول الشيخ يوسف القرضاوي قضية تطرف الشباب في أكثر من مؤلف، مبينًا أن الغلو غالبًا ما ينشأ عن قلة العلم وسوء الفهم للنصوص، ومؤكدًا ضرورة توجيه الشباب نحو الفهم الوسطي المعتدل للإسلام، والتحذير من الانجراف وراء دعاوى التكفير والعنف.[1]

رابعاً: توجيه السياسات الحكومية:

تؤثر الفتاوى بشكل مباشر على السياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة التطرف في العديد من الدول الإسلامية. ومن الأمثلة على ذلك، اعتماد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على الفتاوى الصادرة عن هيئة كبار العلماء؛ لتوجيه استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال التوعية الدينية والتأكيد على أهمية الوسطية في الإسلام. [2]

المطلب الثالث: ضوابط الفتوى المؤسسية والتمييز بينها وبين الفتوى الفردية:

تكتسب الفتوى في قضايا التطرف والإرهاب أهمية خاصة؛ لأنها لا تتعلق بمسائل فردية محدودة الأثر، بل تمس قضايا عامة ترتبط بالأمن الديني والاجتماعي، وبحفظ الدماء، وصيانة السلم الأهلي. وتبعاً لذلك، فلا يصحّ أن يُترك التعامل مع هذه القضايا لاجتهادات فردية معزولة أو فتاوى مرتجلة تصدر خارج الأطر العلمية والمؤسسية المنضبطة، بل يتطلب فتوى جماعية أو مؤسسية تراعي مقاصد الشريعة، ومآلات الأحكام، وتعقيدات الواقع المعاصر.[3]

ويقصد بالفتوى الفردية تلك التي تصدر عن عالم أو مفتٍ منفرد بناءً على اجتهاده الشخصي في واقعة معينة، وقد تكون معتبرة إذا صدرت عن أهلية علمية راسخة، غير أن أثرها في قضايا التطرف يظل محدودًا أو محل إشكال إذا لم تراعِ اتساع أثر المسألة وتشابك أبعادها. أما الفتوى المؤسسية أو الجماعية، فهي التي تصدر عن هيئة

---

[1] القرضاوي، **الإسلام حضارة الغد**، ط1، ص 117–120.

[2] See: Al-Sheikh, A. *The Role of Fatwas in Shaping Islamic Governance*. Journal of Islamic Studies, (2017). 29(3), 245-260.

[3] الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ج2، ص121؛ ابن القيم، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1973)، ج1، ص7–10.

علمية أو مجلس إفتاءٍ يضم عددًا من العلماء والمتخصصين، بما يسمح بتوسيع دائرة النظر، ومراعاة اختلاف التخصصات، وتقليل أثر الاجتهاد الفردي غير المنضبط.[1]

وتتأكد الحاجة إلى الفتوى المؤسسية في قضايا التطرف؛ لأن الخطاب المتطرف غالبًا ما يقوم على انتزاع النصوص من سياقاتها، وتجاهل المقاصد الشرعية، وإسقاط الأحكام العامة على وقائع معقدة دون اعتبار للمآلات.[2] ولهذا فإن الفتوى المؤسسية تكون أقدر على تفكيك هذه التأويلات؛ لأنها تجمع بين الفهم الشرعي، وإدراك الواقع، ومراعاة المصلحة العامة، والنظر في آثار الفتوى على الفرد والمجتمع.

ومن أهم ضوابط الفتوى المؤسسية في مواجهة التطرف: صدورها عن جهة علمية معتبرة، واعتمادها على الدليل الشرعي الصحيح، ومراعاتها لمقاصد الشريعة، ولا سيما حفظ النفس والدين والعقل، واعتبارها لمآلات الفتوى وآثارها الاجتماعية والأمنية، إضافة إلى وضوح خطابها وقدرته على مخاطبة الفئات المستهدفة، خصوصًا الشباب. كما ينبغي أن تتجنب الفتوى المؤسسية اللغة العامة أو الإنشائية، وأن تقدم معالجة مباشرة للشبهات التي يستند إليها الفكر المتطرف، مثل التكفير، واستباحة الدماء، وسوء فهم الجهاد، والعلاقة مع غير المسلمين.

وبناءً على ذلك، فإن التمييز بين الفتوى الفردية، والفتوى المؤسسية لا يعني التقليل من شأن الاجتهاد الفردي الصادر عن العلماء المؤهلين، وإنما يعني أن قضايا التطرف والإرهاب تحتاج إلى مستوى أعلى من الانضباط الجماعي والمؤسسي، نظرًا لخطورتها واتساع أثرها. ومن ثم، فإن الفتوى المؤسسية تمثل أحد أهم الأدوات الشرعية في مواجهة خطاب التطرف، متى ما اجتمعت فيها الموثوقية العلمية، والوعي بالواقع، والقدرة على الوصول والتأثير.

المطلب الرابع: تحديات فاعلية فتاوى مكافحة التطرف في السياق المعاصر.

رغم الدور الكبير الذي تؤديه الفتاوى في مكافحة التطرف، إلا أنها تواجه تحديات عديدة. من أبرز هذه التحديات هو انتشار الفتاوى غير الموثوقة التي تصدر من أفراد غير مؤهلين دينياً، والتي قد تؤدي إلى مزيد من الفهم الخاطئ للدين، مما قد يسهم في تغذية النزعات المتطرفة. وقد أسهم انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في تمهيد الطريق أمام الأفراد غير المؤهلين لإصدار فتاوى قد تحمل تفسيرات متطرفة للدين. وهو ما

[1] الآمدي، علي بن محمد، **الإحكام في أصول الأحكام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، د.ت)، ج4، ص169.

[2] ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق، **الموافقات في أصول الشريعة**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)، ج2، ص121.

يشكل تحدياً كبيراً للعلماء والمؤسسات الدينية المعترف بها، حيث يتطلب التصدي لها جهوداً مضاعفة في التوعية والتثقيف. [1]

وقد أدى التحول الرقمي واتساع تأثير منصات التواصل الاجتماعي إلى إعادة تشكيل المجال الديني المعاصر، بحيث لم تعد المؤسسات الدينية الرسمية هي المصدر الوحيد لتلقي الفتاوى والخطاب الديني. فقد أتاحت المنصات الرقمية للأفراد والجماعات المتشددة الوصول المباشر والسريع إلى الجمهور، من خلال محتوى مختصر وعاطفي عالي التأثير، وهو ما أسهم في إضعاف الحضور التقليدي للفتوى المؤسسية في بعض السياقات. كما أن طبيعة الفضاء الرقمي القائم على السرعة والتفاعل والانتشار الواسع تمنح الخطابات غير المنضبطة قدرة أكبر على الوصول، مقارنة بالخطاب الديني الرسمي الذي غالبًا ما يتسم بالبطء والطابع التقليدي. ومن ثم، فإن أحد التحديات المعاصرة يتمثل في قدرة مؤسسات الإفتاء على تطوير أدواتها الرقمية وأساليب تواصلها بما يضمن حضورًا أكثر فاعلية في المجال الرقمي.

على صعيد آخر، تظهر تحديات تتعلق بالتفسيرات المتباينة للفتاوى، والتي قد تؤدي إلى اختلافات في الفهم والتطبيق والممارسة، حيث تختلف الفتاوى أحياناً في تفسيراتها بناءً على المذهب الفقهي أو السياق الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى تطبيقات متباينة لتلك الفتاوى. وهو ما يفتح مجالاً أمام المتطرفين؛ لتبرير مواقفهم المتشددة، مما يستدعي الحاجة إلى تحقيق توافق أكبر بين علماء الدين حول القضايا المتعلقة بمكافحة التطرف. [2]

وبناءً على ذلك، فإن الفتاوى المعاصرة تؤدي دورًا أساسيًا في مواجهة خطاب التطرف من خلال تصحيح المفاهيم وتفنيد التأويلات المنحرفة للنصوص الشرعية. غير أن فعاليتها لا تتوقف على صحة مضمونها الشرعي فحسب، بل ترتبط أيضًا بقدرتها على الوصول إلى الفئات المستهدفة، ولا سيما الشباب، وبمدى حضورها في الفضاء الرقمي الذي أصبح مجالًا رئيسًا لتداول الخطاب المتطرف. فبقاء الفتوى حبيسة الصياغة التقليدية أو التداول المؤسسي المحدود يقلل من أثرها، حتى وإن كانت مضامينها قوية. ومن ثمَّ فإن تعزيز دور الفتوى في مواجهة التطرف يقتضي الجمع بين الموثوقية الشرعية، واللغة المعاصرة، وآليات النشر المؤثرة، والتعاون بين العلماء والمؤسسات الدينية والحكومات والمجتمع المدني.

[1] See: Al-Sheikh, A. *The Role of Fatwas in Shaping Islamic Governance*. Journal of Islamic Studies, 2017, 29(3), 245-260.

[2] See: Kamali, M. H., *Shari'ah Law: An Introduction*. (Oxford: Oneworld Publications, 2008).

المبحث الثالث: التكامل بين الدور المؤسسي والشرعي في مواجهة التطرف

في ضوء ما سبق عرضه في المبحثين السابقين، يتبين أن مواجهة خطاب التطرف لا يمكن أن تقوم على بعد واحد، سواء كان مؤسسيًا أو شرعيًا، بل تتطلب مقاربة تكاملية تجمع بين الجهود التي تبذلها المنظمات الإسلامية الدولية من جهة، والدور الذي تؤديه الفتاوى المعاصرة في تصحيح المفاهيم من جهة أخرى. إذ إن التطرف، بوصفه ظاهرة متشعّبة الأبعاد، يقوم في كثير من الأحيان على بنية فكرية وأيديولوجية تتغذى على تأويلات دينية منحرفة، وفي الوقت ذاته يستفيد من السياقات السياسية والاجتماعية التي تسمح بانتشاره، وهو ما يجعل معالجته تتطلب تداخلًا بين المستويين المؤسسي والشرعي .

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين هذين المستويين، وبيان أوجه التكامل بينهما، إضافة إلى استكشاف حدود هذا التكامل والتحديات التي تعترضه في السياق المعاصر.

المطلب الأول: أوجه التكامل بين المنظمات الإسلامية والفتاوى.

يتجلى التكامل بين الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية الدولية والدور الشرعي للفتاوى المعاصرة في عدد من الجوانب المتداخلة، التي تعكس طبيعة العلاقة بين المؤسسي والديني في مواجهة خطاب التطرف.

أولاً: تقوم المنظمات الإسلامية الدولية بتوفير الإطار العام الذي تتحرك في داخله الفتاوى، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تستهدف مكافحة التطرف، بينما تسهم الفتاوى في تزويد هذه السياسات بالمشروعية الدينية التي تعزز قبولها المجتمعي. فالمبادرات التي تطلقها المنظمات، مثل تعزيز خطاب الاعتدال أو الدعوة إلى نبذ العنف، تكتسب قوة وتأثيرًا أكبر عندما تكون مدعومة بفتاوى صادرة عن مؤسسات دينية معتبرة تؤكد انسجام هذه المبادرات مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: تسهم الفتاوى في ترجمة الأهداف العامة للمنظمات الإسلامية إلى خطاب ديني عملي يمكن أن يصل إلى الأفراد والمجتمعات، حيث تقوم بتفصيل الأحكام الشرعية المتعلقة بالقضايا المرتبطة بالتطرف، مثل الجهاد والتكفير [1]والعلاقة مع الآخر، وهو ما يساعد في تفكيك الخطاب المتطرف من داخله، وليس فقط مواجهته خارجيًا. وفي المقابل، تعمل المنظمات الإسلامية على نشر هذه الفتاوى عبر منصاتها المختلفة، سواء من خلال المؤتمرات الدولية أو وسائل الإعلام أو البرامج التعليمية، مما يوسع من نطاق تأثيرها.

[1] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (بيروت: دار الجيل، 1973)، ج1، ص 50.

ثالثًا: يظهر هذا التكامل في مجال بناء الوعي، حيث تقوم المنظمات الإسلامية بدور تنسيقي وتوجيهي على المستوى الدولي، في حين تضطلع الفتاوى بدور تربوي وإرشادي على المستوى الفردي والمجتمعي.[1] فبينما تسعى المنظمات إلى تحسين صورة الإسلام عالميًا، تأتي الفتاوى لتصحيح الفهم الداخلي لدى المسلمين، وهو ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الخطاب الخارجي والواقع الداخلي.

رابعًا: يتجلى التكامل كذلك في دعم جهود الوقاية من التطرف، حيث تعتمد البرامج التي تتبناها المنظمات الإسلامية، سواء في مجال التعليم أو الحوار بين الأديان، على خطاب ديني معتدل يستند إلى فتاوى واضحة تُبين خطأ الفكر المتطرف، وتُحذر من مخاطره. وهذا ما يجعل الفتوى عنصرًا أساسيًا في البنية الفكرية لهذه البرامج.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين المنظمات الإسلامية والفتاوى ليست علاقة موازاة، بل علاقة تكامل وظيفي، يقوم فيها كل طرف بدور مكمل للآخر في مواجهة خطاب التطرف.

المطلب الثاني: حدود هذا التكامل وأثره في فاعلية مواجهة التطرف:

على الرغم من أهمية التكامل بين الدور المؤسسي والشرعي، إلا أن هذا التكامل لا يتحقق دائمًا بالصورة المثلى، إذ تواجهه مجموعة من التحديات التي تؤثر في فاعليته.

من أبرز هذه التحديات ضعف التنسيق المؤسسي بين المنظمات الإسلامية والمؤسسات الدينية، حيث تعمل كل جهة في كثير من الأحيان بشكل منفصل، دون وجود آليات واضحة لتكامل الجهود أو توحيد الخطاب. وقد يؤدي ذلك إلى تباين في الرسائل الموجهة إلى الجمهور، مما يضعف من تأثيرها.

كما يبرز تحدي تعدد مصادر الفتوى، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أصبح بإمكان غير المتخصصين إصدار فتاوى تصل إلى جمهور واسع، وهو ما يحد من تأثير الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الرسمية، ويُضعف من قدرتها على ضبط الخطاب الديني.

إضافة إلى ذلك، تواجه المنظمات الإسلامية تحديات سياسية مرتبطة باختلاف مواقف الدول الأعضاء، وهو ما قد ينعكس على قدرتها على تبني مواقف موحدة تجاه بعض القضايا المرتبطة بالتطرف، الأمر الذي يؤثر بدوره في فاعلية التكامل مع الخطاب الديني.

[1] Mostafa, Gamal M., "Correcting the Image of Islam and Muslims in the West," *Journal of Muslim Minority Affairs*, 2007, p. 375.

ومع ذلك، فإن تحقيق درجة أعلى من التكامل بين الدور المؤسسي والشرعي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز فاعلية مواجهة التطرف، من خلال توحيد الجهود، وتنسيق الخطاب، وربط المبادرات المؤسسية بالمرجعية الدينية الموثوقة.

وبناءً على ذلك، فإن التكامل بين الدور المؤسسي والشرعي لا ينبغي أن يُفهم بوصفه جمع مجرد بين جهود المنظمات والفتاوى، بل بوصفه عملية تنسيق منهجية تتطلب وضوح الأدوار، وتوحيد الرسائل، وتطوير أدوات الوصول والتأثير. فغياب آليات قياس الأثر، وضعف التنسيق بين الجهات المؤسسية والإفتائية، وتعدد الخطابات الدينية غير المنضبطة، كلها عوامل تحد من فاعلية هذا التكامل. ما يجعل القيمة الحقيقية لهذا التكامل غير مقتصرةٍ على مجرد صدور البيانات أو الفتاوى، بل بقدرته على بناء خطاب ديني مؤسسي مؤثر، قادر على منافسة الخطاب المتطرف في بيئاته الواقعية والرقمية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه المنظمات الإسلامية الدولية والفتاوى المعاصرة في مواجهة خطاب التطرف، من خلال مقاربة تجمع بين البعدين المؤسسي والشرعي، وتستند إلى فهم التطرف بوصفه ظاهرة فكرية مركبة تتجاوز حدود المعالجة الأمنية التقليدية. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن تفكيك خطاب التطرف يتطلب تدخلًا معرفيًا ودينيًا منظمًا، يسهم في معالجة الأسس الأيديولوجية التي يستند إليها هذا الخطاب.

وقد أظهرت الدراسة أن المنظمات الإسلامية الدولية تمثل فاعلًا مؤسسيًا مهمًا في هذا المجال، من خلال ما تقوم به من جهود في نشر خطاب الاعتدال، وتعزيز الحوار بين الأديان، وتنسيق العمل المشترك بين الدول والمؤسسات. كما بيّنت أن الفتاوى المعاصرة تؤدي دورًا محوريًا في تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الجهاد والتكفير والعلاقة مع الآخر، وهو ما يسهم في تقويض الأسس الشرعية التي يستند إليها الخطاب المتطرف.

وفي ضوء ذلك، كشفت الدراسة عن وجود علاقة تكاملية بين الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية والدور الشرعي للفتاوى، حيث يضفي كل منهما على الآخر بعدًا يعزز فاعليته؛ إذ توفر المنظمات إطارًا تنظيميًا وانتشاريًا لخطاب الاعتدال، في حين تمنح الفتاوى هذا الخطاب مشروعيته الدينية وعمقه المعرفي.

غير أن الدراسة أظهرت في الوقت ذاته أن فاعلية هذا التكامل لا تزال تواجه عددًا من التحديات، من أبرزها ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، وتعدد مصادر الفتوى في الفضاء الرقمي، فضلًا عن التحديات السياسية والإعلامية التي تؤثر في قدرة هذه الجهود على الوصول والتأثير.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مواجهة خطاب التطرف لا تتحقق من خلال جهود متفرقة، بل تتطلب بناء مقاربة متكاملة تجمع بين العمل المؤسسي والخطاب الشرعي، في إطار رؤية استراتيجية تستهدف تعزيز الوعي، وتصحيح المفاهيم، وبناء خطاب ديني معتدل قادر على التفاعل مع تحديات العصر.

نتائج الدراسة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله في هذه الدراسة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن مواجهة خطاب التطرف لا يمكن أن تقتصر على المقاربة الأمنية، نظرًا لارتباط التطرف ببنية فكرية وتأويلية تستدعي معالجة معرفية ودينية ومؤسسية متكاملة .

2. أن المنظمات الإسلامية الدولية تؤدي دورًا مؤسسيًا مهمًا في نشر خطاب الاعتدال من خلال تبني استراتيجيات متعددة تشمل التوعية الفكرية، والتعاون الأمني، والحوار بين الأديان، إلا أن هذا الدور يظل متفاوت الفاعلية بحسب مستوى التنسيق والموارد المتاحة ومدى قدرتها على الانتقال من الخطاب الرمزي إلى البرامج العملية المؤثرة في البيئات الأكثر عرضة للتطرف.

3. أن الفتاوى المعاصرة تمثل أداة شرعية فعالة في تفكيك الخطاب المتطرف، من خلال تصحيح المفاهيم الدينية المرتبطة بقضايا مثل الجهاد والتكفير، وبيان ضوابطها الشرعية، إلا أن أثرها يظل مرتبطًا بمدى موثوقيتها، وقدرتها على الوصول إلى الجمهور المستهدف، وخاصة في الفضاء الرقمي.

4. توصلت الدراسة إلى أن تعدد مصادر الفتوى وغياب المرجعية الموحدة في بعض السياقات يفتح المجال أمام الخطابات غير المنضبطة، وهو ما قد يُضعف أثر الفتوى المؤسسية في مواجهة الفكر المتطرف.

5. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الدور المؤسسي للمنظمات الإسلامية والدور الشرعي للفتاوى هي علاقة تكاملية، حيث تسهم الفتاوى في إضفاء المشروعية الدينية على الجهود المؤسسية، في حين تعمل المنظمات على توسيع نطاق تأثير هذا الخطاب ونشره.

6. كشفت الدراسة أن من أبرز التحديات التي تحد من فاعلية الجهود المؤسسية والشرعية: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، والتباينات السياسية، ومحدودية الموارد، إضافة إلى التأثير المتزايد للمنصات الرقمية في نشر الخطاب المتطرف عبر إتاحة المجال لانتشار فتاوى غير موثوقة وخطابات متطرفة خارج الأطر المؤسسية.

7. بينت الدراسة أن نجاح جهود مواجهة التطرف يرتبط بقدرة المؤسسات الدينية والمنظمات الإسلامية على تطوير خطاب معاصر يجمع بين الموثوقية الشرعية وفاعلية أدوات التواصل والتأثير.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

1. تعزيز التكامل المؤسسي بين المنظمات الإسلامية والمؤسسات الدينية، من خلال إنشاء أطر تنسيقية مشتركة تعمل على توحيد الخطاب الديني وتنسيق الجهود في مواجهة التطرف .
2. دعم الفتوى المؤسسية وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي، عبر إنشاء منصات رسمية موثوقة لنشر الفتاوى، وتقديم محتوى ديني معتدل يستهدف مختلف الفئات، خاصة الشباب .
3. تطوير برامج التوعية الفكرية والدينية التي تتبناها المنظمات الإسلامية، بما يتناسب مع التحديات المعاصرة، وبما يركز على تفكيك الخطاب المتطرف بدلًا من الاكتفاء برفضه .
4. تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه أداة فعالة في الحد من التوترات التي قد تُستغل في تغذية التطرف، ودعم المبادرات الدولية في هذا المجال .
5. توفير دعم مالي ومؤسسي أكبر للمنظمات الإسلامية الدولية، بما يمكنها من تنفيذ برامجها بكفاءة أعلى، وتوسيع نطاق تأثيرها .
6. وضع ضوابط علمية وتنظيمية للفتوى، للحد من ظاهرة الفتاوى غير الموثوقة، من خلال اعتماد هيئات رسمية مرجعية، وتعزيز دور العلماء المؤهلين .
7. تشجيع الدراسات العلمية المتخصصة التي تربط بين البعدين المؤسسي والشرعي في مكافحة التطرف، لسد الفجوة المعرفية في هذا المجال.

.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] Al-Āmidī, ʿA. ibn M. (n.d.). Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām (2nd ed., Vol. 4).

[2] Al-Azhar al-Sharīf. (2014, December). Bayān ḥawla Tanẓīm Dāʿish wa taḥrīf mafhūm al-jihād. Cairo, Egypt.

[3] Al-Qaraḍāwī, Y. (2001). Al-Ṣaḥwah al-Islāmiyyah bayna al-juḥūd wa al-taṭarruf (1st ed.). Cairo, Egypt: Dār al-Shurūq.

[4] Al-Qaraḍāwī, Y. (n.d.). Al-Islām ḥaḍārat al-ghad. Cairo, Egypt: Dār al-Shurūq.

[5] Al-Shāṭibī, A. I. (n.d.). Al-Muwāfaqāt fī uṣūl al-sharīʿah (Vol. 2). Beirut, Lebanon: Dār al-Maʿrifah.

[6] Al-Sheikh, A., "The Role of Fatwas in Shaping Islamic Governance," Journal of Islamic Studies, Vol. 29, No. 3 (2017), pp. 245–260.

[7] Dār al-Iftāʾ al-Miṣriyyah. (2014). Bayān Dār al-Iftāʾ al-Miṣriyyah bi-shaʾn jarāʾim Tanẓīm Dāʿish. Cairo, Egypt.

[8] Dār al-Iftāʾ al-Miṣriyyah. (2015). Taqrīr Marṣad al-fatāwā al-takfīriyyah wa al-ārāʾ al-mutashaddidah. Cairo, Egypt.

[9] El-Affendi, A., "What Is Moderate Islam? The Case of the Muslim World League," International Journal of Middle East Studies, Vol. 41, No. 1 (2009), pp. 21–39.

[10] European Council for Fatwa and Research. (2015). Bayān bi-shaʾn al-hajamāt al-irhābiyyah fī Ūrubbā. Dublin, Ireland.

[11] Hayʾat Kibār al-ʿUlamāʾ. (2003). Bayān bi-shaʾn al-tafjīrāt wa al-aʿmāl al-irhābiyyah. Riyadh, Saudi Arabia. (Original work published 1424 AH)

[12] Ibn al-Qayyim, M. ibn A. B. (1973). Iʿlām al-muwaqqiʿīn ʿan Rabb al-ʿĀlamīn (Vol. 1). Beirut, Lebanon: Dār al-Jīl.

[13] Ibn ʿĀshūr, M. al-Ṭ. (1978). Maqāṣid al-sharīʿah al-Islāmiyyah. Tunis, Tunisia: Al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr.

[14] Ibn Bāz, ʿA. ibn ʿA. (n.d.). Majmūʿ fatāwā wa maqālāt mutanawwiʿah (M. ibn Saʿd al-Shuwayʿir, Comp.; Vol. 7, pp. 297–300). Riyadh, Saudi Arabia.

[15] Ibn Mājah, M. ibn Y. al-Qazwīnī. (n.d.). Sunan Ibn Mājah (Kitāb al-Manāsik, Bāb Qadr Ḥaṣā al-Ramy, Ḥadīth No. 3029).

[16] International Centre for Counter-Terrorism (ICCT), Preventing and Countering Violent Extremism: The Role of Religious Institutions, (The Hague: ICCT, 2016).

[17] International Islamic Fiqh Academy. (2018). Qarār raqm (221) bi-shaʾn al-ghulū wa al-taṭarruf wa al-irhāb (23rd Session). Jeddah, Saudi Arabia.

[18] Kamali, Mohammad Hashim, (2008), Shari'ah Law: An Introduction, Oxford: Oneworld Publications.

[19] Khan, M., "Islamic International Organizations and the War on Terror," Journal of Islamic Studies, Vol. 29, No. 3 (2018), pp. 275–298.

[20] Mostafa, Gamal M., (2007), "Correcting the Image of Islam and Muslims in the West: Challenges and Opportunities for Islamic Universities and Organizations," Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 27, No. 3, pp. 371–386.

[21] Organisation of Islamic Cooperation. (1999). Ittifāqiyyat Munazzamat al-Taʿāwun al-Islāmī li-mukāfaḥat al-irhāb al-duwalī (26th Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers). Ouagadougou, Burkina Faso: Author.

[22] Organisation of Islamic Cooperation. (2005). Al-Bayān al-khitāmī lil-qimmah al-Islāmiyyah al-istithnāʾiyyah li-mukāfaḥat al-irhāb. Makkah, Saudi Arabia: Author.

[23] Organisation of Islamic Cooperation. (2008). Mīthāq Munazzamat al-Taʿāwun al-Islāmī. Dakar, Senegal: Author.

[24] Organisation of Islamic Cooperation. (2017). Al-Niẓām al-asāsī li-Markaz Mukāfaḥat al-Irhāb al-tābiʿ lil-Munazzamah. Jeddah, Saudi Arabia: Author.

[25] Organisation of Islamic Cooperation. (n.d.). Taqrīr Marṣad al-Islāmūfūbiyā (Annual reports). Jeddah, Saudi Arabia: Author.

[26] Rabasa, Angel et al., (2010), Deradicalizing Islamist Extremists, Santa Monica: RAND Corporation.

[27] Rābiṭat al-ʿĀlam al-Islāmī. (2019). Wathīqat Makkah al-Mukarramah. Makkah, Saudi Arabia: Rābiṭat al-ʿĀlam al-Islāmī.

[28] Roy, Olivier, (2004), Globalized Islam: The Search for a New Ummah, New York: Columbia University Press..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	ʻ	فَأْرٌ	faʻrun
أ	(a,i,u)	أَحكَام	aḥkām
ب	b	بَابٌ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلاَثَ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيث	ḥadīth
خ	kh	خَالِدْ	khālid
د	d	دِين	dīn
ذ	dh	مَذهَب	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِي	zakī
س	s	سَلاَم	salām
ش	sh	شَرَبَ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَار	ḍār
ط	ṭ	طَهُرَ	ṭahura
ظ	Ẓ	ظَهْرٌ	ẓhohr
ع	ᶜ	عَبْدٌ	ᶜabdun
غ	gh	غَيبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb

ل	l	لَيلٌ	layl
م	m	مُنِير	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدَ	waᶜada
ه	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُف	Yūsuf

b. Short Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ـَ	a	كَتَبَ	kataba
ـِ	i	عَلِمَ	ᶜalima
ـُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ا ، ى	ā	عَالَمَ ، فَتَى	ᶜālam , fatā
ي	ī	عَلِيم ، دَاعِي	ᶜalīm , dāᶜī
و	ū	عُلُوم ، أُدعُو	ᶜulūm , ʼudᶜū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَو	aw	أَولَاد	aulād
أَيّ	ay	أَيَّام	ayyam
إِيّ	iy	إِيَّاكَ	iyyāka